واقع المسؤولية البيئية و الاجتماعية للمؤسسة البترولية في الجزائر توافقا مع المعايير الدولية (ISO 26000 ، ISO 14000 ، ISO 29000)

د. أحمد بن عيشـــــاوي جامعة ورقلة
Benaichaoui_19@yahoo.fr
أ. نور الدين مزهودة جامعة ورقلة

الملخص :
نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقديم إطارا متكاملا ومترابطا يمكن من خلاله إدماج الأبعاد المتعلقة بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية ضمن التسيير الكلي للمؤسسة البترولية معتمدين على مضامين المعايير الدولية **ISO26000 ISO14000 ISO29000**، باعتبارها مصادر غنية أثبتت كفاءة عالية لها القدرة على تطوير الأداء لمجمل الأطراف ذوي المصلحة ومن خلال اكتساب ثقة وولاء الزبائن، العاملين والمجتمع بأسره، حيث أصبحت هذه القضايا لا تندرج فقط ضمن شروط البقاء والاستمرار بالنسبة لمجمل المؤسسات فحسب، بل تعتبر في ذات الوقت عنصرا رياديا لتحقيق التنمية المستدامة، إذ سوف نحاول إسقاط تلك المضامين على واقع مؤسسة **ENTP** حاسي مسعود الحاصلة على العديد من شهادات المطابقة الدولية أهمها **ISO14000**.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية البيئية، المسؤولية الاجتماعية، المؤسسة البترولية، المعايير الدولية.

Résume
L'objectif de la présente étude tente à présenter un cadre cohérant permettant l'intégration des démentions environnement et responsabilité sociétal, en appuyant sur les normes ISO29000, ISO14000, ISO26000, comme ressources riches et compétences clé capables d'améliorer les performances de toutes les parties intéressées pour gagner la confiance du client, du personnel au travail et de la société environnant qu'est devenue non seulement une ses condition de la pérennité, mais aussi un élément majeur pour le développement durable.
Nous essaierons ensuite de tester sur la base d'analyse empirique le cas de l'ENTP Hassi MESSAOUD certifie selon la norme ISO14000 .

Mots clé :Responsabilité environnemental, Responsabilité sociétale, entreprise pétrolière, normes internationales.

تمهيد:

نظرا للأهمية المتنامية للصناعة النفطية في عصرنا الحالي، كونها تمثل مصادر شبه كلية لدخل العديد من البلدان والتي من بينها الجزائر، حيث يساهم قطاع النفط لوحده بأكثر من 95% من إجمالي الدخل الوطني، وبالمقابل ينظر إلى هذه الصناعة على أنها من بين المتسببين الأوائل في الانتهاكات التي تصيب البيئة باستمرار، إذ تطالعنا الأحداث المهتمة بهذا الشأن على العديد من الكوارث والأضرار البالغة التي أصابت البحار والتربة والغلاف الجوي وغيره من خلال المراحل المتعددة للصناعة النفطية، سواء أثناء عمليات الحفر أو الإنتاج أو التكرير أو التخزين أو النقل أو غيره خصوصا في ظل الإنتاج المتزايد للنفط بسبب الارتفاع المتنامي للطلب على هذه المادة وذلك عائد للتوسع الصناعي الكبير الذي يشهده العالم منذ العقدين الآخرين، هذا الوضع كان له الانعكاس القوي والمباشر على الوضع المحلي في الجزائر حيال هذه الصناعة، حيث تزايدت وتيرة هذا الاستغلال ومن خلاله تصعيدا أو تزايدا في حجم المخاطر البيئية و الاجتماعية المتولدة عن حجم هذا الاستغلال وذلك في مناطق الجنوب الواسع، كونها الحاضنة الرسمية لهذه الصناعة، إذ أن الواقع الصحي بهذه المناطق بات يدق نقوس الخطر بسبب تزايد الأمراض المستعصية ذات الارتباط الكلي بتأثيرات هذه الصناعة. وتأسيسا لما سبق ذكره جاءت فكرة هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء حول المؤسسات البترولية وجوهر نشاطاتها ضمن المراحل المتعددة للصناعة النفطية، محاولين إبراز التزاماتها المرتبطة أساسا بقضايا البيئة و المجتمع في آن واحد وذلك بالنظر للمعايير الدولية المخصصة لهذا الغرض المتمثلة في المواصفة ISO 29000 للصناعة النفطية و ISO 14000 و ISO 26000 المحددتين للمسؤولية البيئية و الاجتماعية، محاولين إسقاط كل هذه المضامين على واقع إحدى اكبر المؤسسات البترولية في الجزائر ذات الممارسات الأكثر تأثيرا وضررا على البيئة والمجتمع في مناطق الجنوب الشرقي الكبير ذات الكثافة العالية للنشاط البترولي بمختلف أنواعه وهي مؤسسة ENTP حاسي مسعود المتخصصة في حفر أبار البترول و الغاز حيث تعد عمليات الحفر الأكثر انتهاكا للمكون البيئي على الإطلاق، أما فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية فإننا سوف نحاول التركيز على ماله تأثير مباشر على صحة المجتمع بهذه المناطق ذات الصلة بنشاطات المؤسسة المذكورة، وكل ذلك من خلال تغطية المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة البترولية

المحور الثاني: ماهية المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة البترولية

المحور الثالث: مدى وفاء المؤسسة البترولية في الجزائر بمسؤولياتها البيئية والاجتماعية

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسة البترولية:

إن التطور الحاصل في الصناعة النفطية والأهمية المتزايدة لها، لاسيما في زمننا الحالي، يجعلنا نتساءل عن طبيعة المؤسسات الناشطة في هذا المجال وذلك من خلال التعريف بها وحول مختلف أنواعها وجوهر نشاطاتها ومرتكزات تسييرها إلى غيره من الجوانب الأخرى وكل هذا من خلال التطرق إلى عناصر هذا المحور.

التعريف بالمؤسسة البترولية

لقد تعددت هذه التعاريف ولكن عموما تعرّف على أنها " ذلك الكيان الذي يعمل في مجال التنقيب والإنتاج، والصقل وتوزيع النفط والغاز.والتي تتميز بتكامل أنشطتها نظرا لارتفاع الكبير لتكاليف لبعض الأنشطة أكثر من غيرها ، فالعديد من أكبر شركات النفط والغاز في العالم، مثل شركة شيفرون واكسون موبيل،تعتبر عادة مؤسسات ذات أنشطة متكاملة و تقسم عملياتها المختلفة إلى فئات: المنبع، والذي يتضمن جميع أنشطة الاستكشاف والإنتاج ، والمصب، والذي يقتصر على الأنشطة التكرير والتسويق".[1]

2 – إدارة المؤسسات البترولية

2-1 الهيكل التنظيمي للمؤسسات البترولية

يعتبر الهيكل التنظيمي الخريطة التي تربط الوحدات التنظيمية للمؤسسة ببعضها البعض وتنسق الجهود فيما بينها لتحقيق أهداف المؤسسة،في ظل وضوح خطوط السلطة والمسؤولية بين هذه الوحدات بين مختلف المستويات التنظيمية.

ولأن المؤسسة البترولية تتميز بتجميع أنشطة الاستكشاف و التنقيب و الإنتاج و التسويق مما يتطلب هيكل تنظيمي وظيفي الذي يعتمد على التخصص وتقسيم العمل مما يجعله أبسط الهياكل التنظيمية،وكذلك نجد باقي الهياكل التنظيمية لمختلف الفروع والمديريات التابعة للمجمع ،حيث يمتاز هذا النوع من الهياكل التنظيمية بـ[2]:

- مركزية الأداء؛
- فعالية وسهولة الإشراف على العمليات المرتبطة ببعضها؛
- التقليص من تداخل الاختصاصات؛
- تسهيل عملية مراقبة القرارات وتقييم المشاكل المطروحة؛
- يمكن من الاستخدام الجيد للطاقات البشرية المتخصصة ويزيد من خبرتها وأداءها؛

أما العيوب فتتمثل في :

- صعوبة التنسيق بين مختلف الأنشطة والوظائف؛
- قد يصعب إيجاد الأشخاص المؤهلين للوظائف العليا نتيجة التخصص العالي المطلوب؛

– يمكن أن يؤدي إلى ظهور صراعات على المستوى الأفقي حيث تسعى كل وظيفة لتحقيق الأهداف الخاصة بها دون الأخذ بعين الاعتبار الوظائف الأخرى.

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي الحالي لمجمع سونا طراك كمثال على ذلك:

الشكل رقم1: الهيكل التنظيمي الحالي لمجمع سوناطراك

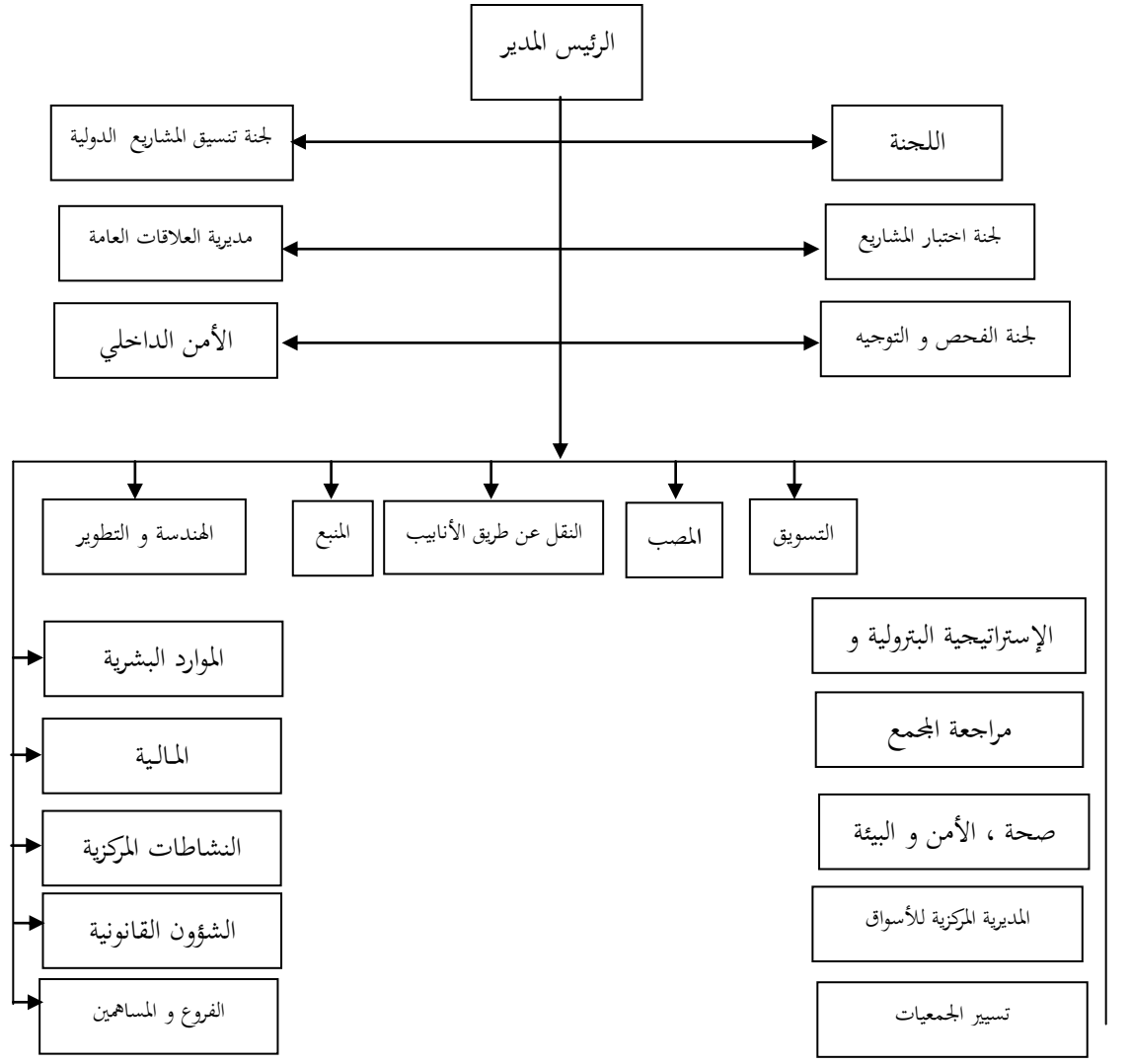

Source : Direction générale Sonatrach

2-2 مجالات النشاط الرئيسية للمؤسسات البترولية

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمؤسسات البترولية في الأنشطة التالية[3]:

1. الاستكشاف:ويتضمن عمليات البحث والتنقيب
2. الإنتاج:ويتضمن عمليات الاستخراج والتطوير
3. النقل:عبر القنوات بحرا وبرا وبالبواخر بحرا.
4. التكرير :يتميز النفط بعدم إمكانية الاستفادة منه في شكله الخام مما يستدعي تكريره عبر مصافي التكرير لإنتاج مئات المشتقات منه.
5. التسويق:ويتمثل دوره في تقريب المنتجات البترولية إلى مستهلكيها أفرادا ودول.

ويمكن شرح الأنشطة السابقة كما يلي:

2-2-1 نشاط الاستكشاف : تتمثل النشاطات الأساسية المتعلقة بقسم الاستكشاف فيما يلي :

- بحث و مراقبة الأعمال في ميدان المحروقات .
- البحث المتعلق بالمحروقات يتم على أساس دراسة جيولوجية و جيوفيزيائية بهدف تحديد مكان الحفر بدقة
- أعمال البحث في الميدان تتم تحت وكالة هيكل أخر لكن الإشراف و مراقبة هذه الأعمال مؤمنة من طرف مهندسين و تقنيين جيولوجيين و جيوفيزيائيين لقسم الاستكشاف .

2-2-2 نشاط الحفر : يتم تحديد أماكن تجمع و تواجد المحروقات من طرف القسم الأول الذي يقوم بتقديم تقرير من أجل القيام بعمليات الحفر التي تكون تحت إشراف قسم الحفر من أجل الشروع في العمل ميدانيا .
و يتضمن نشاطها الأساسي معرفة المكان المشار إليه عن طريق التقارير المقدمة من طرف قسم الاستكشاف حيث يوجد تجمع للمحروقات .

2-2-3 نشاط النقل : يتم نقل المحروقات عبر قنوات أو أنابيب برا و بحرا ،و حاليا قسم النقل هو المسؤول عن إرسال و نقل المحروقات مستعملا عدة وسائل من أجل تحقيق هذه العملية ،
وتتمثل العملية الأساسية لهذا القسم في تموين السوق الوطنية و تسويق المحروقات السائلة
و الغازية إلى السوق الخارجية إما عبر قنوات أو مسالك أرضية .

2-2-4 نشاط الإنتاج: يتمثل هذا النشاط في استغلال مناجم الغاز ، و تحسين معدل الإنتاج ، بالإضافة إلى أنها تهتم بصنع مشتقات المحروقات.
كما أنها تسعى على التوظيف الجيد للهياكل القاعدية و معدلات الإنتاج و تضمن الصيرورة الحسنة و المتابعة الجيدة لتحسين معامل التكرير و مصانع التحويل إلى سوائلL iquification

2-2-5 نشاط التسويق : يمثل هذا القسم احتكار سوق المحروقات السائلة و الغازية وباقي المنتوجات المكررة ، و يجب عليها أن تضمن تموين السوق الوطنية و تسويق المحروقات على المستوى الخارجي .

طورت سوناطراك تجارتها نحو كل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك بما جلب الأنظار إلى بعض من دول المغرب .

3- الصناعة البترولية

لقد تطورت هذه الصناعة مع الزمن وواكبت التقدم العلمي والحضاري للإنسان إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن.

3-1تعريف الصناعة البترولية:

إذ تعرف إجمالا على أنها المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية البترولية إلى منتجات سلعية بتروكيميائية مختلفة تعد بالمئات كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات و الأصباغ و المواد البلاستيكية والأنسجة الصناعية...الخ.

إن هذه المرحلة تضم عدد واسع وغير محدد من النشاطات الاقتصادية و الصناعية المهمة و الحيوية في مجمل الاقتصاديات الوطنية أو العالمية (لم تظهر إلا منذ الثلاثينيات من القرن العشرين في بعض الأقطار العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا,,,)

إن مرحلة التصنيع البتروكيميائي يمكن اعتبارها ضمن المراحل الأخرى الأولية نظرا للترابط فيما بينها واعتماد نشاطها الصناعي كله على المادة البترولية بصورتها وبأشكالها المختلفة ,أو قد لا تعتبر هذه المرحلة من مراحل الصناعة البترولية نظرا للاستقلالية والتفاعل فيما بين تلك المراحل خاصة وان العملية الإنتاجية للبترول تكتمل لوحدها بالمراحل الخمسة التالية:البحث ،التنقيب ،الاستخراج ثم الإنتاج البترولي من خلال التكرير و التصفية ثم أخيرا مرحلة التسويق و التوزيع.

هناك العديد من بلدان العالم تقتصر فقط على مرحلة التصنيع البتروكيميائي مثل العديد من بلدان أوربا الغربية التي لا تمتلك الثروة البترولية في أراضيها بل تقوم على استيرادها

3-2 خصائص الصناعة البترولية:

من أهم خصائصها نذكر ما يلي[4] :

3-2-1 تعدد الاستخدامات للمواد البتروكيميائية إذ أنها تدخل في تركيب آلاف المنتجات وإمكانية تزايد هذه الاستخدامات نظرا لأنه يمكن تطوير تكنولوجيا البتروكيميائية لاستنباط أنواع جديدة و متعددة

3-2-2 بالرغم من تعدد البتروكيميائية إلا أن مصادر إنتاجها الأساسية لا تتعدى بضعة مشتقات من النفط والغاز الطبيعي وأهمها الميثان والإيثلين و البرولين والمركبات العطرية

3-2-3 تمر المنتجات البترولية بمراحل تصنيع متعددة قبل أن تصبح نهائية فالصناعات البتروكيميائية تعتبر صناعة مكملة لصناعة تكرير النفط ،حيث أنه لا بد من الحصول على مدخلات الصناعة البتروكيميائية من منتجات معامل تكرير النفط ،أو تسييل الغازات الطبيعية وفصلها ،وبعد ذلك تبدأ سلسلة من

التصنيع البتروكيميائي لإنتاج بتروكيميائيات أساسية ووسيطية وهي البتروكيميائيات الناتجة عن تفاعل البتروكيميائيات الأساسية مع مواد أخرى (ونهائية) وهي البتروكيميائيات الوسيطية كمواد خام وتعتبر البتروكيميائيات النهائية أولية للعديد من الصناعات التحويلية

3-2-4 تساهم الصناعات البتروكيميائية في تخفيف حدة مشكلة ندرة المواد الطبيعية حيث يمكن للمنتجات البتروكيميائية أن تحل محل العديد الموارد الطبيعية ،ونتيجة لتطور الصناعات البتروكيميائية أمكن الحصول على بدائل للمطاط الطبيعي و القطن والصوف و الحرير و الورق،الإضافة الى استخدام المنتجات البتروكيميائية في إشباع العديد من الحاجات التي كان يتم إشباعها بالمواد الطبيعية مثل البلاستيك كبديل للعديد من المعادن

3-2-5 سرعة نمو الطلب على البدائل البتروكيميائية بصورة تفوق الطلب على المنتجات الطبيعية نتيجة لتعدد البدائل المنتجة من البتروكيميائيات وتحسين خصائص المنتجات البتروكيميائية حتى فاقت الإنتاج الطبيعي البدائل ومثال ذلك المطاط الذي تتعدد أنواعه المصنوعة من البتروكيميائيات ويتفوق في خصائصه على المطاط الطبيعي

3-2-6 تتميز الصناعات البتروكيميائية بأنها صناعات مكثفة لرأس المال،مما يعني ضخامة الاستثمارات المطلوبة لإقامة مثل تلك الصناعات،ويزيد من درجة كثافة رأس المال ارتفاع قيمة المعدات ذات الطبيعة الخاصة بالإضافة إلى أنه تتطلب إنشاء مجموعة متكاملة من مصانع البتروكيميائيات حتى يستفاد من كافة المنتجات الثانوية بهدف تحسين اقتصاديات الوحدات المنتجة

3-2-7 بالإضافة إلى كون الصناعات البتروكيميائية مكثفة لرأس المال،فإنها مكثفة للتكنولوجيات مما يزيد من حاجتها لبذل جهود مكثفة في مجال الأبحاث و التطوير،وقد أدى ذلك إلى احتكار الدول الصناعية لتقنيات الإنتاج،وبالتالي اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية في بعض مراحل الإنتاج إن لم يكن في معظمها

3-2-8 تتميز الصناعات البتروكيميائية بالتطور السريع فمنذ تحول الصناعات البتروكيميائية من الاعتماد على الفحم إلى النفط و الغاز الطبيعي في أوائل الخمسينيات وهي تمر بعدة ثروات تكنولوجية أدت إلى التحسين المستمر في تقنيات الإنتاج وزيادة السعة الإنتاجية لوحدات التصنيع،وبالتالي تعدد المنتجات البتروكيميائية ونمو الطلب عليها ويؤدي ذلك إلى تعرض الصناعة إلى التقدم السريع بتأثير التكنولوجيا الجديدة و التبادلات في هيكل الصناعة.

3-2-9 تتميز الصناعات البتروكيميائية بأنها ذات سعة إنتاجية كبيرة،مما يؤدي إلى إمكانية تحقيق وفرات الحجم الكبير وتخفيض تكاليف الإنتاج

3-2-10 توجد علاقة طردية بين نمو إنتاج الصناعات البتروكيميائية ونمو إنتاج القطاعات الاقتصادية المختلفة،وبالتالي فان هناك علاقة طردية مع النمو الاقتصادي بشكل عام.

المحور الثاني : ماهية المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة البترولية :

وكما سبقت الإشارة إليه إن طبيعة نشاط المؤسسة البترولية يتميز باعتماده على العديد من المواد والسوائل المشعة والسامة مما يسبب الأذى للبيئة ومن خلالها مجمل الكائنات المتواجدة بمحيط هذه البيئة وبالتالي يتعين على هذا النوع من المؤسسات تحمل مسؤولياتها حيال كل تلك القضايا البيئية و الاجتماعية استنادا إلى المعايير الدولية المتفق عليها في هذا الشأن والمتمثلة أساسا في ما أصدرته المنظمة العالمية للتقييس ISOامن مواصفات أهمها المواصفة ISO 29000 المهتمة بالصناعات البترولية و كذا الواصفتين ISO 14000 المهتمة بالشأن البيئي و كذا المواصفة ISO 26000 التي اهتمت بالبعد الاجتماعي ضمن مختلف الإستراتجيات و الممارسات المتعلقة بمختلف المؤسسات الاقتصادية مها كان حجمها وطبيعة نشاطها.

1-الايزو 29000 :

يعتبر معيار الايزو 29001 مهما بسبب المخاطر الكامنة المرتبطة بصناعة النفط والغاز، وصناعة مقابض السوائل (السوائل والغازات)، وغالبا في الضغوط العالية القصوى، من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات والعمليات وسلامة الأفراد وبالتالي تعتبر هذه المواصفة ذات أهمية كبيرة .بالإضافة إلى ذلك حماية البيئة واستمرارية الأعمال ،حيث تتطلب مستوى عال من النزاهة التشغيلية .كما يساعد التوافق مع ISO TS 29001في التخفيف من المخاطر التشغيلية نتيجة لجودة المواد والمعدات والإجراءات والمنتجات والمطابقة مع المواصفات واللوائح[5].

تستطيع المؤسسة تطبيق شهادة ISO 29001 / TS إذا كان لديها بالفعل شهادةISO 9001 لإدارة الجودة من خلال عملية مراجعة هذا المعيار لرفع مستوى شهادات إدارة الجودة الخاصة بها. كما يمكن الحصول على المطابقة لكلا المعيارين في نفس الوقت.

يمكن للمؤسسات الاستفادة من المطابقة وفق هذا المعيار إذا كانت تعمل في الأنشطة التالية:

- تشارك في التنقيب والإنتاج وخطوط الأنابيب والنقل والتكرير والبترول والغاز الطبيعي منتجات؛
- تشارك في تصميم وتصنيع وتركيب وخدمة إصلاح و، المعدات المستخدمة في التنقيب والإنتاج والنقل والتكرير والبترول والغاز الطبيعي منتجات؛
- تقديم المشورة التقنية والخدمات التشغيلية، وتقديم الدعم لمختلف قطاعات صناعة البترول والبتر وكيماويات والغاز الطبيعي.

– وتعمل على تطبيق منظومة متكاملة للإدارة تهدف للارتقاء بأداء المؤسسة البترولية المتعلقة بالجودة وحماية البيئة و العاملين و المجتمع في آن واحد من خلال معايير الموصفات التالية :

– نظام إدارة الجودة ISO 9001: 2008 ؛

– نظام الإدارة البيئية ISO 14001/2004؛

– نظام إدارة السلامة والصحة المهنية 18001 OHSAS/2007.

2–معايير المواصفة الدولية ISO14000 المحددة للمسؤلية البيئية:

أمام هذا التدهور الكبير للوسط البيئي والمخاطر المتنامية الناجمة عنه، وتزايد اهتمام الحكومات والمنظمات الحقوقية والعلمية وغيرها بصفة عامة بضرورة حماية البيئة قامت المنظمة العالمية للتقيّس (ISO) ضمن هذا السياق بتقديم نظاما لإدارة وتسيير الشؤون البيئية منذ نهاية القرن الماضي وتحديدا سنة 1996، وهو نموذجا عالميا يصلح لجميع المؤسسات بمافيها المؤسسات البترولية محل الدراسة إذا يتألف من مجموعة من المعايير تمكّن إدارات هذه المؤسسات من تخطيط وتنفيذ ومراقبة مدى تحسن أدائها البيئي باستمرار.

2–1 مكونات نظام ISO1400 لإدارة البيئة: والذي يتألف أساسا من العناصر التالية[6].

أ– السياسة البيئية: التي تلتزم وتعمل على الوقاية من التلوث والتقيّد بالقوانين والتشريعات البيئية وتوفير إطار لوضع الأهداف البيئة ومراجعتها.

ب– الخطة البيئية: التي تهتم بتشخيص المسائل البيئية بالمؤسسة وإيجاد الحلول المناسبة لها، ووضع برنامج للتكفّل بهذه المسائل ضمن إطار زمني محدد.

ج– التنفيذ والتشغيل: يحتاج تنفيذ الخطة البيئية إلى توفر عاملين مؤهلين ومدربين وإلى توثيق دقيق لمجمل الإجراءات وخطوط اتصال واضحة ومرنة.

د– إجراء الفحص والعمل التصحيحي: متابعة الأنشطة البيئية وقياسها إضافة إلى تحديد الإجراءات التصحيحية والوقائية، والاحتفاظ بالسجلات البيئية المتعلقة بالأداء البيئي وإجراء تدقيق منتظم للنظام.

هـ– مراجعات الإدارة: حيث أكدت المواصفة ISO14000 على عمل مراجعة دورية للنظام من قبل الإدارة وضرورة توثيق عمليات المراجعة.

2–2 فوائد تطبيق نظام ISO14000 لإدارة البيئة: وبعد إرساء هذا النظام في إمكان المؤسسة أن تتقدم بطلب لدى مكتب مسجل معتمد لدى منظمة (ISO) لمنحها شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية ISO14001، التي تستطيع أن تحقق من خلالها الفوائد والمزايا التالية: [7].

– تحسين الأداء البيئي: من خلال التحكم في معدلات التلوث وترشيد استخدام الطاقة الكهربائية والمياه وتدوير واستخدام المواد وكل هذا يخفّض من التكاليف.

–تحقيق الميزة التنافسية: حيث أن الأداء البيئي من خلال إنتاج منتجات نظيفة وغير ملوثة للبيئة يساهم بقدر كبير في كسب رضا وثقة وولاء العملاء والمساهمين وغيرهم، مما يساهم أيضا في تحقيق الميزة التنافسية.

– رفع كفاءة وجودة الإنتاج: من خلال الالتزام بالمعايير البيئية يمكن شراء أفضل المواد الخام الذي يؤدي إلى إنتاج منتجات تتسم بالجودة وغير ملوثة للبيئة.

– المساهمة في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة كونها ملتزمة أخلاقيا بما يضر البيئة والمجتمع.

3– معايير المواصفة الدولية ISO 26000 المحددة للمسؤولية الاجتماعية:

3–1. تعريف المواصفة: هي "مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية و من المزمع استخدامها من قبل جميع المنظمات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص، في كل من الدول المتقدمة و النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية و سوف تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسئول اجتماعيا و الذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة"[8].

و تعتبر المواصفة بمثابة دليل إرشادي لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، كما تهدف إلى دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الاستراتيجية والأنظمة والممارسات والعمليات للشركات.

3–2 نشأة المواصفة ISO26000:

شهدت المواصفة مرحلة إعداد طويلة قبل أن ترى النور، حيث "بدأت فكرة مشروع ايزو 26000 ابتداء من سنة 2001 من قبل منظمات حماية حقوق المستهلك، حيث كانت هذه المنظمات قلقة حيال توجهات بعض الشركات متعددة الجنسيات و متخوفة من إمكانية تأثير نشاطات هذه الشركات على ظروف العمل و مستوى المعيشة، فكانت لجنة (COPOLCO) المسئولة عن العلاقات مع المستهلكين تم البدء في إجراء دراسة جدوى لوضع مواصفة قياسية للمسؤولية الاجتماعية"[9].

و خلصت هذه اللجنة خلصت اللجنة إلى القدرة على إعداد المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالمسئولية الاجتماعية، لذا تم البدء في تفعيل هذا المشروع، ففي "بداية عام 2003 قامت منظمة الأيزو بتكوين مجموعة استشارية إستراتيجية (SAG) لتختص بالمسئولية الاجتماعية بهدف المساعدة في تقرير ما إذا كان هذا المشروع المعد من ايزو قد تضيف أية قيمة للمبادرات والبرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية و القائمة بالفعل".

وقد خلصت المجموعة الاستشارية الإستراتيجية إلى ضرورة المضي قدما نحو إعداد المواصفة، و تم إنشاء مجموعة عمل جديدة تقوم بإعداد مواصفة قياسية دولية تقدم التوجيه فيما يختص بالمسئولية الاجتماعية، وفي يناير 2005 صوت 37 عضوا في الأيزو على اقتراح بند عمل جديد(وهو اقتراح لإعداد مواصفة قياسية جديدة)حول المسئولية الاجتماعية.

و كانت التتابع الزمني لإصدار مواصفة الايزو 26000 كما يلي:

تم الانتهاء من مسودة العمل الأولى في عام 2006.

المسودة النهائية للمواصفة القياسية الدولية تم إعدادها في سبتمبر2008 .

إصدار المواصفة القياسية الدولية في ديسمبر 2008.

و أخيرا تم نشر هذه المواصفة في 01 نوفمبر 2010.

3-3 أهداف المواصفة ISO26000

إذ تتمثل هذه الأهداف أساسا فيما يلي[10] :

أولا : على مستوى أداء المؤسسات تجاه المجتمع:

مساعدة المؤسسات في مخاطبة مسؤولياتها الاجتماعية، و في نفس الوقت احترام الاختلافات الثقافية الاجتماعية و البيئية و القانونية و ظروف التنمية الاقتصادية.

توفير التوجيهات العملية التي تجعل من المسؤولية الاجتماعية قابلة للتطبيق و الممارسة العملية، تعزيز مصداقية التقارير المعدة من أجل عرض تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية.

التوافق مع الاتفاقات و المبادرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية و التحسيس بأهميتها و مكاسبها للشركات.

العمل المشترك على المستوى الدولي في حقل المسؤولية الاجتماعية و توحيد ممارساتها ليسهل تقييمها بشكل متماثل في الدول المختلفة.

ثانيا: على مستوى الأداء البيئي و الدور التنموي:

جعل من الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة، و الحفاظ على الإنسان و الحيوان و البيئة، و الاعتماد على القوانين المنظمة لذلك مثل : حقوق الإنسان و قوانين حماية البيئة.

اعتبار كل قضايا التنمية كمكون أصيل لمواصفة المسؤولية الاجتماعية.

نشر مفاهيم و ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال دمجها في البرامج التنموية و التعليمية و التثقيفية و برامج البحث العلمي في الجامعات.

ثانيا: على مستوى علاقة المؤسسات بأصحاب المصلحة:

تحسين العلاقة بين المؤسسة و باقي أصحاب المصلحة المتعاونين معها، و ذلك من خلال خلق حوار بين مشترك بين الطرفين موضوعه عن أهمية تحقيق المنافع المتبادلة.

الالتزام بحقوق كل من العاملين و المستهلكين و الموردين، و تحسنها بشكل مستمر، في سبيل أن تتحسن الذهنية تجاه المؤسسة، و تتكاتف جهود كل الأطراف لتحقيق المصلحة العامة.

عدم إهمال حق المجتمع في استفادته من مزايا تمنحها المؤسسة الاقتصادية الصناعية، مثل عدالة التوظيف، و منح المساعدات و الهبات لمنظمات المجتمع المدني، و المساهمة في تحقيق التنمية بكافة أشكالها.

تحمل تبعات النشاطات الصناعية على البيئة، فان كانت نشاطات ملوثة يجب التخفيف من حدة التلوث، مع محاولة تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على البيئة و تفاديه.

3-4 أهم الإرشادات التي جاءت بها المواصفة ISO 26000

أهم الإرشادات و التوجيهات التي تقدمها ايزو 26000 للمنظمات:

تقدم ايزو 26000 توجيهات لجميع أنواع المنظمات، بغض النظر عن حجمها أو نشاطها أو موقعها للعمل بأسلوب مسئول اجتماعيا بتقديم إرشادات بخصوص:

المفاهيم والمصطلحات والتعريفات المتصلة بالمسئولية الاجتماعية.

خلفية واتجاهات وخصائص المسئولية الاجتماعية.

المبادئ والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

المواضيع والقضايا الأساسية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية.

دمج وتنفيذ وتعزيز السلوك المسئول اجتماعيا في المنظمة بأسرها ومن خلال سياساتها.

وممارساتها ضمن مجال نفوذها.

تحديد أصحاب المصلحة والتعامل معهم.

تبادل الالتزامات، والأداء و المعلومات الأخرى المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

3-5 جوهر معايير المواصفة ISO26000 ممثلة في هيكل المواصفة ضمن البنود التالية

الجدول(2): هيكل مواصفة ايزو26000

البند	الهدف منه	شرح محتوى البند
البند (1)	المجال	تعريف وتحديد المحتوى الذي تغطيه هذه المواصفة، ويحدد القيود أو الاستثناءات، كما أنه ينص على أن هذه المواصفة الدولية تقدم دليلا إرشاديا لجميع أنواع المنشآت بغض النظر عن حجمها أو موقعها.
البند (2)	التعريفات	يحدد هذا البند معاني المصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذه المواصفة، وبلغ عدد التعريفات 22 مصطلحا، أهمها مصطلحا: المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility)و أصحاب المصلحة (stakeholder) .
البند (3)	فهم المسؤولية الاجتماعية	يشرح هذا البند بشكل مفصل مفهوم المسؤولية الاجتماعية و يوضح أهم خصائصها.
البند(4)	مبادئ المسؤولية الاجتماعية	حددت المواصفة سبعة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية هي: القابلية للمسألة ،الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأطراف المعنية، احترام سلطة القانون، احترام الأعراف الدولية للسلوك، احترام حقوق الإنسان.
البند(5)	الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية و التعرف على أصحاب المصلحة و التفاعل معهم	يتناول هذا البند اعتراف الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية، من خلال تحديد تأثيراتها السلبية في المجتمع، وكذلك الطريقة التي ينبغي بها التصدي لهذه التأثيرات من أجل المساهمة في التنمية المستدامة، و تحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم في ممارساتها الاجتماعية.
البند(6)	دليل الموضوعات الرئيسة للمسؤولية الاجتماعية	و هو أهم البنود في المواصفة، و فيه ذكر للمجالات الأساسية السبع للمسؤولية الاجتماعية و الواجب تبنيها من قبل المنظمات و هي: الحكومة المؤسسية، حقوق الإنسان، ممارسات العمال، البيئة، الممارسات التشغيلية العادلة مع الأفراد والمنظمات، قضايا المستهلك، مشاركة وتنمية المجتمع.
البند(7)	دليل إرشادي حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية	يوضح هذا البند إرشادات وتوجيهات مهمة من أجل إدارة جيدة للمسؤولية الاجتماعية في المنظمة،حيث يمكن أن تتم هذه الإدارة من خلال أربعة خطوات هي: التزام الإدارة العليا، تحديد و تحليل تطلعات أصحاب المصلحة، مرحلة التنفيذ و الممارسة، التقييم و المتابعة، المراجعة.

المصدر: مقدم وهيبة ،تحسين الأداء البيئي و الاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية ،،مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية يومي 14-15 فيفري 2012، جامعة بشار.

المحور الثالث : مدى وفاء المؤسسة البترولية في الجزائر بمسؤولياتها البيئية والاجتماعية استنادا للمعايير الدولية :

إن الواقع يطالعنا عن انتهاكات خطيرة لهذه المؤسسات للوسط البيئي بسبب التسريبات الكثيفة للزيون المستعملة في الحفر وكذا بسبب المخلفات السامة الأخرى ذات الأصل الإشعاعي الكيميائي وغيره ، مما أثر على صحة المجتمع بمناطق الجنوب الشرقي بالدرجة الأولى أين تتمركز أغلبية هذه المؤسسات وبالتالي الانتهاكات الكبيرة للمسؤولية الاجتماعية تجاه هؤلاء السكان وكذا الحيوانات والنباتات وكل مكونات الحياة بهذه المناطق. ومن خلال التحاليل اللاحقة فإن تركيزنا سوف يكون كبير على إحدى أكبر مؤسسات حفر أبار النفط في الجنوب الجزائري ألا وهي مؤسسة ENTP لما لعمليات الحفر من تأثير ملفت على البيئة والمجتمع لحد سواء بهذه المناطق.

لقد تفرعت هذه المؤسسة عن سوناطراك المؤسسة الأم، منذ أوت 1981 وهي تضم الآن حوالي 7000 عامل برأسمال اجتماعي يقارب 1500 مليون دينار جزائري ومقرها الاجتماعي بمدينة حاسي مسعود ولاية ورقلة. فبرغم حصول هذه المؤسسة على2004: 14000 ISO لإدارة البيئة وكذا 2008 : 9000 ISO لإدارة الجودة وعلى العديد من شهادات المطابقة الأخرى إلى غيره إلا أن الآثار البيئية لعمليات الحفر باعتباره نشاطها الرئيسي يخلّف انتهاكات معتبرة للوسط البيئي . يمكن إيجازها فيما يلي:

1-الزيوت المستعملة في عمليات الحفر: ينجم عن استعمال الزيوت أثناء عمليات الحفر أو خلال نقلها تسريبات خطيرة تصيب المياه الجوفية والنباتات والتربة وغيره.

2-النفايات الصلبة: ما ينجم عن مختلف الآليات المستعملة في عمليات الحفر من نفايات خطيرة جدا تحتوي على مادة Polychlorobiphényle المعروفة باختصار (PCB) المسببة للعديد من الأمراض الخطيرة، لاسيما ما ينتج عن احتراقها، إضافة إلى العديد من المواد الأخرى متمثلة أساسا في أملاح وشحوم ومواد كيميائية أخرى تستعمل كلها أثناء الحفر يصعب السيطرة عن تسربانها وبالتالي تسبب انتهاكات مباشرة على البيئة والإنسان بالدرجة الأولى، ناهيك عن رمي العديد من النفايات المشعة والسامة دون الالتزام الكافي بقواعد الأمن المعروفة عند التعامل مع مثل هذه المواد ، مما ينجم عنه إلحاق الضرر المباشر بمجمل الوسط الطبيعي من تربة ومياه وحتى انبعاثات غازية سامة تصيب الغلاف الجوي، هذا ناهيك عن مخلفات خطيرة أخرى تتمثل في البطاريات وقطع المحركات وحاويات بلاستيكية ومعدنية وعجلات مطاطية وغيرها .

3-المياه القذرة: فهي مياه في الواقع ناجمة عن النشاط الصناعي للمؤسسة وتحتوي على عدد لا حصر له من المخلفات الكيميائية ويأتي في أولها ما ينجم عن الرصاص والكبريت ومختلف الزيوت وغيرها يؤدي تسربها إلى القضاء على مختلف الكائنات الحية من حيوانات وطيور ونباتات وحتى على صحة الإنسان

الصالحة للشرب. لهذا ناهيك عن الاستهلاك المفرط أحيانا للطاقة والمياه وعديد الموارد الأخرى ذات الارتباط باستمرار وتواصل الحياة ضمن متطلبات التنمية المستدامة.

4-الأخطار الناجمة عن الحوادث: كثير ما تسبب الحوادث المتعددة أثناء عمليات الحفر سواء بسبب أخطاء بشرية، أم بسبب خلل يصيب آليات ومعدات الحفر في انفجارات أو تصدعات مهولة في جوف الأرض أو حوادث تقع أثناء نقل تلك المواد الخطرة أو الزيوت المستعملة في الحفر عن ملوثات متعددة عالية الخطورة تسبب انتهاكات خطرة للمكون البيئي برمته

إذ تطالعنا الإحصائيات الرسمية للمصالح الإستشفائية بمناطق الجنوب الشرقي على وجه التحديد كونها الحاضنة الرسمية لمجمل نشاطات هذه المؤسسات وفي أولها مؤسسة ENTP عن تنامي إصابة المواطنين بهذه المناطق بأمراض مستعصية وخطرة جدا وهي في تزايد مستمر، ذات ارتباط وثيق بآثار ممارسات هذه المؤسسات، لاسيما مع الاستغلال المفرط للاحتياطي من النفط والغاز بسبب الارتفاع المستمر لأسعارها على المستوى العالمي.

المحور الرابع: الاستنتاجات و التوصيات

1-الاستنتاجات

1-1 إن المؤسسات البترولية تتميز بأنشطة متعددة ومعقدة عادة ما تصف بأنها ثقيلة من حيث كثافة الأشغال لذلك تقسّم إلى فئتين رئيستين المنبع: الذي يضم جميع أنشطة الاستكشاف والحفر والإنتاج و المصب الذي يتضمن أنشطة التخزين والتكرير والتسويق.

1-2 يتميز التنظيم في هذا النوع من المؤسسات عموما بالشكل الوظيفي الذي يعتمد على التخصص وتقسيم العمل وأيضا متعدد لكون أن هذه المؤسسات تتميز في الأساس بتجميع العديد من الأنشطة كالاستكشاف والتنقيب والحفر والإنتاج والنقل والتسويق وغيرها.

1-3 كما أن الصناعة النفطية تمتاز بعديد الخصائص أهمها:

- تمر بمراحل متعددة قبل أن تصبح منتج نهائي.
- تدخل في صناعة وتركيب ألاف المنتجات وهي قابلة للتطوير.
- تعتمد في مصادر إنتاجها على عناصر أساسية من منتجات النفط.
- هي صناعة ذات كثافة في رأس المال وكثافة أيضا في التكنولوجيا.
- وتعد بدائل ممتازة لعديد من المنتجات كالمطاط والقطن والصوف والحرير وغيره.

1-4 تعد المواصفة ISO 29000 مساعدة للمؤسسات البترولية على التكفل الجيد بقضايا البيئة وأداء الأعمال ضمن تناسق عال، مما يساهم في التخفيف من المخاطر التشغيلية بفضل جملة من المتطلبات ترتكز على جودة المواد والإجراءات والمعدات.

1-5 تعد المواصفة الدولية ISO 14000 مصدرا غنيا لتطوير وتحسين الأداء البيئي باستمرار من خلال المرتكزات الأساسية لهذه المواصفة المتمثلة في السياسة البيئية الملزمة للتقيد بالقوانين والتشريعات البيئية والوقاية من كل أشكال التلوث ضمن أهداف بيئية قابلة للتطبيق والفحص والمراجعة باستمرار.

1-6 كما أن المواصفة ISO 26000 المحددة لبنود المسؤولية الاجتماعية التي تم إصدارها خلال الثلاث السنوات الأخيرة من طرف منظمة (ISO) أتت لتعطي دعما قويا للمواصفة ISO 14000 المتعلقة بقضايا البيئة التي ترمي في آخرها لمصلحة الإنسان والمجتمع بالدرجة الأولى، حيث تهدف أساسا إلى دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الإستراتجية لمختلف المؤسسات.

1-7 أما عن واقع ممارسات المؤسسة البترولية في الجزائر حيال تلك القضايا المرتبطة بالبيئة و المجتمع والتي اقتصرت على شركة ENTP حاسي مسعود المتخصصة في حفر أبار النفط، حيث يعد الحفر من اكبر المتسببين في الانتهاكات البيئية البالغة الخطورة كما ورد في التحليل، إذ يمكن إيجاز هذه الانتهاكات فيما يلي:

- الزيوت المستعملة في عمليات الحفر: فان نسبة كبيرة منها تتسرب في المياه الجوفية وهي زيوت سامة جدا وضررها كبير على الصحة.
- النفايات الصلبة: وتتمثل في مواد متعددة ذات أصل إشعاعي وكيميائي سام وخطر.
- ما ينجم عن آليات ومعدات الحفر: تتمثل أساسا في مادة (P.C.B) (بولي كرو بو فنيل) الخطرة جدا جدا.
- المياه الصناعية القذرة: التي تحتوي على عناصر كيميائية وزيوت ومخلفات لشحوم ومواد كيميائية وإشعاعية متعددة.
- ما ينجم عن الحوادث: خلال عمليات الحفر كثير ما تحدث تصدعات خطيرة لطبقات الأرض وكذا انفجارات مهولة في جوفها وحوادث أخرى قد تحدث أثناء نقل المعدات أو الزيوت أو المواد الكيميائية الخطرة وغيرها وينجم عنها من تسربات تسبب انتهاكات مباشرة على الوسط البيئي.

2- التوصيات:

2-1 على المستوى الأكاديمي: يرجى الاهتمام بالتخصصات التي تعنى بموضوع المسؤولية البيئية والاجتماعية على مستوى الجامعات والمعاهد المتخصصة كما هو الشأن بالبلدان المتقدمة.

2-2 على مستوى المؤسسات الصناعية بالخصوص يجب التركيز على مثل هذه القضايا كونها من ضمن المحددات الرئيسية لامتلاك الميزة التنافسية في زمن العولمة والانفتاح الاقتصادي.

2-3 على المستوى الرسمي: يجب سعي الدولة على تكريس مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية والعمل على رعايتها وتشجيعها من خلال تخصيص جوائز ومحفزات مادية ومعنوية في هذا الشأن.

4-2 على المستوى المحلي أي مناطق نشاط المؤسسات البترولية وهي مناطق الجنوب يجب على قيادات ومسؤولي هذه المؤسسات الوفاء بالتزاماتهم اتجاه البيئة والمجتمع، استنادا إلى المعايير الفعلية للشهادات الحاصلين عليها في هذا السياق، كما يتعين على السلطات المحلية المختصة الرقابة الصارمة حيال هذه الممارسات. مع الإشارة أيضا إلى الدور المحوري الواجب القيام به من لدن جميع أطياف المجتمع.

المصادر والإحالات المعتمدة :

1-سمر الماتير التطورات البترولية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، دار المنهل اللبنانية، 2007، ص140

2-نفس المرجع، السابق، ص ص 141-142.

3-نفسه، ص 143.

4- نفسه،ص144.

5-نشرية المنظمة العالمية للتقييس ISO خلال 2011، ص10.

6-أحمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة T.Q.M : الأسس النظرية والتطبيقية والتنظيمية في المؤسسات السلعية والخدمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 ص ص 187-189.

7-نفسه.

8-وهيبة مقدم، تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية خلال تبني المواصفة iso 2600 ، ورقة تقدمت بها للملتقى الدولي الثالث حول المنظمات والمسؤولية الاجتماعية، 14-15 فيفري، جامعة بشار، الجزائر، 2012.

9-www.afnor.fr: la norme iso 26000 : 2011-10-03

10-Idem

11-Idem.